



الدليل الإرشادي لتعبئة نموذج خطة المحتوى المحلي (المشاريع التي تزيد قيمتها عن 400 مليون ريال)

1-1 تهدف المملكة في إطار رؤية 2030 إلى زيادة المحتوى المحلي في الاقتصاد السعودي وتعظيم الفائدة من المشتريات الحكومية من خلال:

- زيادة **القيمة الفعلية المساهم بها** في اقتصاد المملكة في مجالات العمالة وتصنيع السلع وتوفير الخدمات؛
- زيادة حجم الإنفاق على السلع والخدمات المحلية، مع زيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمملكة؛
- **تدريب السعوديين** وتطوير وتنمية خبراتهم ومهاراتهم بما يتيح لهم التدرج الوظيفي إلى مناصب وظيفية أعلى؛
- زيادة الاستثمار في **الأصول الرأسمالية الإنتاجية** بالمملكة وزيادة القدرات المحلية للأصول الإنتاجية الثابتة؛
- تطوير قدرات وأنشطة **البحث والتطوير** في المملكة؛
- تطوير **مؤسسات التدريب والتعليم** في المملكة؛
- تحسين القدرة التنافسية للمنشآت السعودية على المستوى الدولي والمساهمة في تحسين صادراتها؛
- زيادة **فرص التوظيف** للمواطنين السعوديين في المناصب العليا بالإضافة إلى زيادة فرص توظيف المرأة السعودية والشباب؛

1-2 لا يوجد في هذه الوثيقة أو في نموذج خطة المحتوى المحلي ما يتعارض أو يعفي المقاول من أي **التزام نظامي** مقرر بموجب الأنظمة واللوائح المعمول بها في المملكة العربية السعودية؛

2- خطة المحتوى المحلي ضمن وثائق المنافسة

- 2-1 يقدم المتنافس خطة للمحتوى المحلي كجزء لا يتجزأ من رده على طلب تقديم العروض / كراسة الشروط والمواصفات، **على أن تحدد** الخطة مستوى المحتوى المحلي الذي يلتزم بتحقيقه المتنافس أثناء تنفيذ العقد الذي صدرت لأجله كراسة الشروط والمواصفات ويلتزم المتنافس أثناء إعداد خطة المحتوى المحلي بالتعريفات الواردة في الملحق الوارد في هذه الوثيقة.
- 2-2 يقدم المتنافس خطة المحتوى المحلي في صورة نسخة إلكترونية وفق نموذج خطة المحتوى المحلي على أنها **مستند مستقل** يتضمن جميع المعلومات الداعمة والمؤهلة.
- 2-3 في حال طلب الجهة المستفيدة -أثناء عملية تقييم المنافسة- تقديم معلومات إضافية توضح خطة المحتوى المحلي المقدمة أو تثبت صحتها أو تحديثها، فإنه يجب على المتنافس الالتزام بتلبية هذا الطلب.
- 2-4 يجب أن يكون المتنافس على علم بأن الجهة المستفيدة ستقوم بتحويل المعلومات المقدمة في خطة المحتوى المحلي الخاصة به إلى التزامات تعاقدية ملزمة وفقاً لما تحدده وثيقة الشروط والأحكام.
- 2-5 يجب أن يحتفظ المتنافس بمجموعة سجلات صحيحة وقابلة للتدقيق والمراجعة فيما يتعلق بالمعلومات الواردة في خطة المحتوى المحلي المقدمة، بما في ذلك الافتراضات والحسابات المتبعة لتحقيق مستويات الأداء المتوقعة للمحتوى المحلي.
- 2-6 تحتفظ الجهة الحكومية المستفيدة **بالحق في التحقق** من المعلومات الواردة في خطة المحتوى المحلي **وتدقيقها** وفقاً لما ورد في وثيقة الشروط والأحكام الخاصة بالمحتوى المحلي.

3- تعليمات عامة

- 3-1 من خلال نموذج خطة المحتوى المحلي، يقدم المتنافس لمحة عامة عن مستويات الأداء الكمية للمحتوى المحلي والتي يعتزم تحقيقها أثناء تنفيذ العقد، وعلى المتنافس اتباع التوجيهات العامة الواردة أدناه أثناء تعبئة نموذج خطة المحتوى المحلي.
- 3-2 يجب أن تكون جميع المبالغ المالية الواردة في نموذج خطة المحتوى المحلي بالريال السعودي. و يجب أن تتوافق المبالغ مع ما يتم عكسه في القوائم المالية للمنشأة.
- 3-3 يجب أن تكون الإيرادات والتكاليف الواردة في نموذج خطة المحتوى المحلي متسقة مع الإيرادات والتكاليف التي يقدمها المتنافس وفق معايير الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA) في المملكة العربية السعودية. على سبيل المثال، إذا كانت الشركة لا تسجل بنداً كإيراد أو تكاليف في قائمة الدخل، فلا يمكن إضافته في نموذج خطة المحتوى المحلي؛
- 3-4 لا يجوز حساب المبالغ الواردة في الأقسام من 3 إلى 5 بشكل مكرر. على سبيل المثال، إذا كانت تكاليف تقديم خدمات تدريب محلية موضحة في القسم 4 فلا يجوز حسابها مرة أخرى في القسم 5 في مؤشر تدريب وتطوير السعوديين.

- 3-5 ينبغي على المتنافس إدخال البيانات في الأقسام 3 إلى 7 في نموذج خطة المحتوى المحلي، بحيث تكون على مستوى المشروع الذي من أجله طُرحت المنافسة
- 3-6 ينبغي على المتنافس إدخال البيانات في الأقسام 3 إلى 7 في نموذج خطة المحتوى المحلي، بحيث تعكس الإنفاق المتوقع حتى نهاية العقد.
- 3-7 المتنافس مطالب بإدخال البيانات في الحقول باللون الأبيض داخل النموذج، أما الحقول المظلمة باللون الأخضر الفاتح فهي عبارة عن معادلات تعتمد على البيانات المدخلة في حقول أخرى في النموذج.

4- نموذج خطة المحتوى المحلي

4-1 القسم 1: معلومات المنشأة

- 4.1.1 يحتوي هذا القسم على معلومات عامة عن المنشأة وأنواع السلع والخدمات التي تقدمها.
- 4.1.2 يقوم المنافس بتقديم المعلومات الخاصة بكراسة الشروط والمواصفات بما في ذلك قيمة العرض المقدم من قبل المتعاقد (في *القسم 1.1*) بالإضافة إلى اسم المنشأة وعنوانها (*القسم 1.2*) والشخص المسؤول عن إدارة التواصل فيها من أجل استكمال خطة المحتوى المحلي (*القسم 1.3*). كما يلتزم المنافس بتقديم تاريخ نهاية السنة المالية لديه ورقم السجل التجاري ، وفي حالة عدم توفر ذلك، فعلى المنافس إدخال " N/A " للإشارة إلى أنه ليس له وجود في المملكة العربية السعودية.
- 4.1.3 يقوم المنافس بتقديم بيان موجز عن السلع والخدمات التي يقدمها (*القسم 1.4*) بحيث يكون مقتصرًا على عدة جمل قليلة شاملة وواضحة.
- 4.1.4 على المنافس أن يوضح بشكل عام ما حققه من إنجاز لدعم المحتوى المحلي في المملكة العربية السعودية خلال العام الماضي وذلك في (*القسم 1.5*). في (*القسم 1.6*) يقوم المنافس بإدراج المبالغ المتوقعة الحصول عليها من الصادرات بالإضافة إلى الإيرادات المتوقعة للسنة المالية التي تسبق نهاية العقد.
- 4.1.5 في (*القسم 1.7*) يلتزم المنافس بتقديم شرح موجز للأساليب المستخدمة عند وضع التوقعات المتعلقة بالنفقات المخصصة حتى نهاية العقد (الأجور ونفقات السلع والخدمات والإهلاك ونفقات بناء القدرات).

4-2 القسم 2: تقييم خطة المحتوى المحلي

- 4.2.1 يحتوي هذا القسم على تقييم خطة المحتوى المحلي من خلال عنصرين هما: (أ) **استكمال** خطة المحتوى المحلي، (ب) **تحديد** مستوى أداء المحتوى المحلي المتوقع للمنافس خلال فترة تنفيذ العقد (لاستخدام الجهة الحكومية) .
- 4.2.2 سوف يتم استكمال (*القسم 2.2*) تلقائيًا بناءً على ما تم إدخاله من بيانات في باقي الأقسام.
- 4.2.3 تشير نتيجة المحتوى المحلي المحتسبة في (*القسم 2.2*) إلى إنفاق المنافس خلال فترة تنفيذ العقد والتي تساهم في المحتوى المحلي.

4-3 القسم 3: القوى العاملة

- 4.3.1 يتعين على المنافس في هذا القسم تقديم معلومات بشأن أجور الموظفين.
- 4.3.2 يتعين على المنافس استكمال (*القسم 3.1*) و (*القسم 3.3*) عن طريق إدخال ساعات عمل وأجور السعوديين والوافدين العاملين لدى المنافس بدوام كامل والذين سيعملون في تنفيذ هذا المشروع. ويتم تحديد عدد الموظفين بدوام كامل بشكل تلقائي وذلك بناءً على ساعات العمل التي تم إدخالها في القسم 3.1. وتشمل تكاليف الأجور المرتبات والأجور والعلاوات والعمولات والعمل الإضافي والمزايا (مثل بدلات النقل والمواصلات والرعاية الصحية والتأمين الاجتماعي وما إلى ذلك). وينبغي استبعاد التكاليف الخاصة بالمدرسين والمدرسين وتطوير الموردين وأنشطة البحث والتطوير من هذا القسم وإدراجها في أحد القسمين 4 أو 5.

4.3.3 يتعين على المتنافس عند استكمال (القسم 3.1) و (القسم 3.3) إدراج الموظفين الذين يشاركون في تنفيذ العقد بشكل مباشر فقط، أي أنه ينبغي استبعاد الموظفين الذين ليس لهم ارتباط مباشر في تنفيذ العقد مثل موظفي الموارد البشرية

4.3.4 ينبغي أن يشمل هذا القسم على موظفي المتنافس فقط، بما في ذلك الكيانات الفرعية كما ينبغي استبعاد موظفي المقاولين/ المقاولين من الباطن (الذين ينبغي تضمينهم في (القسم 4) على أنهم (مزدودوا خدمات).

4.3.5 يتعين على المتنافس تقديم بيان بعدد الموظفين السعوديين والوافدين وأجورهم بناءً على فئات المناصب الوظيفية التالية (انظر التعريفات):

- الموظفون في الإدارة العليا
- الموظفون ذوو الخبرة في مجال العلوم والتقنية والهندسة والرياضيات
- الموظفون ذوو الخبرة في المجالات الأخرى
- الموظفون في المستوى الإداري/ الإشرافي
- الموظفون ذوو المهارات العالية
- الموظفون ذوو المهارات المحدودة
- الموظفون غير المهرة

4.3.6 يتعين على المتنافس أيضًا تقديم بيانات بشأن عدد الموظفين السعوديين العاملين بدوام كامل من الشباب والإناث وأجورهم (الذين تتراوح أعمارهم من 18 إلى 30 سنة) وذلك في (القسمين 3.1 و 3.3).

4.3.7 تُعتبر أجور العمالة السعودية بنسبة 100% محتوى محلي بينما يتم احتساب 37% من أجور العمالة الوافدة كمحتوى محلي.

4-4 القسم 4: السلع والخدمات (المشتريات)

4.4.1 في هذا القسم، يُدخل المتنافس إنفاقه المتوقع على السلع والخدمات خلال فترة تنفيذ العقد، بما في ذلك الموردون المحليون في المملكة وخارجها. ويجب أن يدرج المتنافس إجمالي المشتريات المتوقع تنفيذها لتنفيذ متطلبات هذا المشروع. وفيما يلي أمثلة على أنواع المصروفات المُدرجة في هذا القسم والمُستثناة منه:

المُستثناة	المُدرجة
• ضرائب الدخل والزكاة والغرامات والرسوم الحكومية	• المواد والتوريدات
• تكاليف العمليات المتبادلة بين منشآت المجموعة الواحدة	• النقل/ الشحن
• النفقات المرتبطة بجدول الرواتب والمزايا للسعوديين والوافدين (تدرج في (القسم 3)	• الخدمات المهنية
• النفقات المرتبطة بتدريب السعوديين (تدرج في (القسم 5)	• خدمات التمويل
	• إيجار المعدات
	• العمالة المؤقتة
	• المقاولون/ الاستشاريون

المُدرجة	المُستثناة
<ul style="list-style-type: none"> • النفقات العامة مثل المرافق والتأمين والتمويل والأمن • وغير ذلك 	<ul style="list-style-type: none"> • النفقات المرتبطة بتطوير الموردين (تدرج في القسم 5) • التكاليف المرتبطة بالبحث والتطوير (تُدرج في القسم 5) • الإهلاك (يُدرج في القسم 6) • النفقات الرأسمالية

4.4.2 يلخص (القسم 4.1) إجمالي النفقات لدى المتنافس على السلع والخدمات لتنفيذ العقد بالإضافة إلى القيمة الفعلية العائدة على المملكة العربية السعودية من الإنفاق على السلع والخدمات.

4.4.3 في (القسم 4.1) ينبغي أن يقدم المتنافس المبالغ المتوقعة إنفاقها لشراء السلع والخدمات من المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة خلال فترة تنفيذ العقد

4.4.4 في (القسم 4.2) يقوم المتنافس بإدراج أكبر 50 مورد سيتم الإنفاق عليهم خلال فترة المشروع لتنفيذ أعمال المشروع على أن لا يتجاوز ذلك 70% من إنفاقه على السلع والخدمات (وفي حال عدم معرفة الموردين الذين سيتم الإنفاق عليهم، فإنه يجوز للمتنافس عدم ذكر اسم المورد ومعلومات السجل التجاري الخاصة به). وفي حال تم الوصول إلى 70% من إجمالي الإنفاق على السلع والخدمات دون الوصول إلى عدد 50 مورد، فإنه يجوز الاكتفاء بما تم التوصل إليه.

4.4.5 في القسم (4.2) ينبغي على المتنافس إدخال نسبة المحتوى المحلي لكل مورد يتم ذكره في الجدول وذلك في العمود "نسبة المحتوى المحلي للمورد"، بناءً على التالي:

4.4.5.1 النسبة الخاصة بالمورد إذا كان لديه نسبة معتمدة من قبل وحدة المحتوى المحلي وتنمية القطاع الخاص

4.4.5.2 إذا لم يكن لدى المورد نسبة محددة خاصة به ومعتمدة من قبل وحدة المحتوى المحلي وتنمية القطاع الخاص (أو لم يتم تحديد المورد عند وضع خطة المحتوى المحلي)، فإنه يتم الرجوع إلى الملحق أ في النموذج وتحديد أي من القطاعات ينتمي إليها المورد أو المنتج المراد شراؤه (في حال أنه لم يتم تحديد المورد بعد)، ومن ثم يتم وضع نسبة المحتوى المحلي الخاصة بذلك القطاع في العمود "نسبة المحتوى المحلي للمورد"

4.4.6 في (القسم 4.2) وفي نهاية الجدول، ينبغي على المتنافس إدخال القيمة المتبقية والمتوقعة إنفاقها على السلع والخدمات خلال فترة المشروع، بحيث يتم احتسابها كالتالي:

إجمالي الإنفاق على السلع والخدمات المتوقع لتنفيذ المشروع - إجمالي المتوقع إنفاقه على أكبر 50 مورد (أو 70% من قيمة الإنفاق على السلع والخدمات) لتنفيذ المشروع

4.4.7 المنتجات المصنعة في الدول الخليجية يتم التعامل معها كمنتجات سعودية تحت مسمى "منتجات وطنية" ويتم إعطاؤها نسبة المحتوى المحلي حسب القطاع الذي تنتمي إليه هذه المنتجات (انظر الملحق أ في نموذج خطة المحتوى المحلي).

4-5 القسم 5: تطوير القدرات

- 4.5.1 يذكر المتنافس في هذا القسم تكاليف تطوير القدرات المحلية خلال فترة المشروع لتنفيذ أعمال المشروع في المجالات التالية: (أ) تدريب السعوديين وتطويرهم؛ (ب) تطوير الموردين الموجودين داخل المملكة؛ (ج) البحث والتطوير المحلي، (د) الإنفاق على الأصول المنتجة في المملكة.
- 4.5.2 يجب على المتنافس استكمال (القسم 5.1) بذكر النفقات خلال فترة تنفيذ العقد والمتعلقة بالتدريب والتطوير، سواءً في الموقع أو خارجه، للسعوديين الموظفين من قبل المتنافس مباشرة.
- 4.5.3 يوضح المتنافس في (القسم 7.1) الأساليب والأنشطة والمبادرات التي سينفذها لتفسير ما تم إدخاله في القسم 5.1 (وقد يشمل ذلك توظيف السعوديين وتدريبهم وتدرجهم من حيث المسار المهني وزيادة مرتباتهم). وفي إطار ذلك، يتعين على المتنافس تقديم ما يدل على وضعه لبرنامج يتعلق بالتوظيف والتدريب والتقدم/ التدرج الوظيفي للسعوديين في الوظائف المختلفة، مما يشمل ولا يقتصر على:
- الإجراءات المتبعة فيما يتعلق بالتوظيف لزيادة ما يلي: (أ) توظيف السعوديين، (ب) توظيف الإناث والشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و30 سنة.
 - تدريب السعوديين خلال تنفيذ العقد، بما في ذلك: مجموعة المهارات الرئيسية لتطوير السعوديين؛ وأنواع برامج التدريب التي يتعين تنفيذها سواء كانت تجرى في الفصول الدراسية أو التدريب على رأس العمل؛ والتعاون مع معاهد التدريب المحلية؛ وقائمة الدورات التدريبية وعدد المشاركين المتوقع بها ومدتها والمؤهلات التعليمية التي من المقرر الحصول عليها.
 - مسارات وظيفية للسعوديين خلال فترة العقد، لا سيما ما يلي: التقدم/ التدرج الوظيفي للمناصب في الإدارة العليا ذات الرواتب العالية والوظائف المهنية والإشرافية؛ وبرامج تقييم الأداء؛ وبرامج التدريب والتوجيه؛ وانخراط السعوديين في وظائف الوافدين؛ ووضع مسارات مهنية خاصة للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و30 عامًا.
 - العمل بعد التدريب وفرص التوظيف المحددة بعد فترة العقد والمساعدات المقررة للموظفين للاستفادة من الفرص، والتركيز بشكل خاص على الإناث والشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و30 عامًا.
- 4.5.4 يتعين على المتنافس استكمال (القسم 5.2) بذكر النفقات خلال فترة تنفيذ العقد على الموردين المحليين لزيادة قدراتهم الإنتاجية وتحسين مستوى الجودة لديهم وتمكينهم من الوصول إلى الأسواق وغير ذلك من المبادرات التمكينية للمنشآت المحلية.
- 4.5.5 على المتنافس أن يقدم وصفًا للأساليب والأنشطة والمبادرات في (القسم 7.2) لتفسير ما تم إدخاله في القسم (5.2) ولتحقيق هذه الغاية، قد يقوم المتنافس -على سبيل المثال- بتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة والموردين داخل المملكة المشتركين في تنفيذ العقد ورفع كفاءتهم وتوفير التدريب لهم والتعاون معهم ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر:
- الارتقاء بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة والمصنعين في المملكة إلى المستوى الذي يتطلبه العقد والالتزام بالمعايير الدولية والصحة والسلامة والبيئة والجودة وذلك من خلال تطوير العملية التشغيلية والكفاءة وضمان الجودة.

- تطوير المهارات وتنمية الكفاءات لموظفي المنشآت الصغيرة والمتوسطة والموردين الآخرين في المملكة الذين يشاركون في تنفيذ العقد.
- تقديم الدعم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والمصنعين في المملكة ممن يتميزون بالأداء الأفضل لمساعدتهم في الاستفادة من فرص أخرى ودخول أسواق أخرى

4.5.6 يتعين على المتنافس استكمال (القسم 5.3) بذكر النفقات خلال فترة تنفيذ العقد على المبادرات التي تستهدف أنشطة البحث والتطوير التي تتم في المملكة العربية السعودية.

4.5.7 في (القسم 7.3)، يتعين على المتنافس (أ) تفسير ما تم إدخاله في القسم 5.3، و(ب) ذكر الفوائد المتوقعة من الإنفاق في هذا المجال، على أن تكون هذه الأساليب/ الأنشطة والفوائد كفيلة بتوضيح المبالغ المذكورة في (القسم 5.3).

4.5.8 يتعين على المتنافس استكمال (القسم 5.4) بإدخال قيمة النفقات الرأسمالية على الأصول الإنتاجية الثابتة في المملكة والتي يعتزم بتنفيذها وذلك للاستفادة منها أثناء تنفيذ العقد، ويتوجب على المتنافس مراعاة التالي:

4.5.8.1 أن لا يكون بناء هذه الأصول متطلب نصت عليه كراسة المواصفات، أي أن الاستثمار في هذه الأصول قرار ناتج من رغبة المتعاقد ببناء أصول إنتاجية في المملكة

4.5.8.2 لا ينبغي أن يتكرر ما تم إدخاله في هذا القسم مع ما تم إدخاله في القسم 6.

4.5.8.3 أن تكون هذه الأصول مرتبطة بالعقد المراد تنفيذه

4.5.9 يجب على المتنافس في (القسم 7.4) وصف النفقات الرأسمالية التي سيقوم بها لتنفيذ هذا العقد. وعند القيام بذلك، ينبغي أن يقدم لمحة عامة موجزة عن أنواع الأصول ومكان تواجدها والغرض منها وكيفية ارتباطها بالعقد. وستستخدم هذه المعلومات كمبرر للنفقات الرأسمالية الواردة في (القسم 5.4).

4.5.10 من (القسم 5.1) إلى (القسم 5.4)، يتعين على المتنافس عدم تكرار ما تم إدخاله في الأقسام الأخرى من النموذج.

4-6 القسم 6: إهلاك الأصول المنتجة داخل المملكة العربية السعودية

4.6.1 جميع بيانات الأصول التي يتم إدخالها في هذا القسم يجب أن تكون للأصول التي لها ارتباط مباشر بتنفيذ العقد، كما ينبغي استبعاد أي أصول ليس لها ارتباط مباشر بتنفيذ العقد (مثل: المباني الإداري للشركة).

4.6.2 يتم احتساب جزء من قيمة إهلاك الأصول المنتجة في المملكة على أنه محتوى محلي في حال أنه تم شراء هذه الأصول من داخل المملكة العربية السعودية بما يتناسب مع نوع الأصل

4.6.3 في القسم 6.1 يتم إدخال قيمة إهلاك الأصول المنتجة داخل المملكة العربية السعودية المتوقع استخدامها لتنفيذ المشروع خلال فترة العقد (بما في ذلك الأصول التي تم شراؤها من خارج المملكة) وذلك بناء على المنهجية التي يتم اتباعها عند احتساب إهلاك الأصول في القوائم المالية

4.6.4 في القسم 6.2 يتم تفصيل الإهلاك بناءً على نوع الأصول المنتجة مع مراعاة التالي:

- 4.6.4.1 يتم إدراج قيمة إهلاك الأصول المنتجة التي تم شراؤها من داخل المملكة فقط، أما الأصول التي تم شراؤها من خارج المملكة فلا يتم إدخالها في هذا القسم
- 4.6.4.2 بالإمكان افتراض "المباني" و"تحسينات الأراضي" على أنها أصول تم شراؤها من داخل المملكة
- 4.6.4.3 يتم استكمال تعبئة القسم 6.2 من خلال إدخال القيمة المتوقعة لإهلاك الأصول المنتجة داخل المملكة المتوقع استخدامها لتنفيذ المشروع خلال فترة العقد حسب نوع الأصل.
- 4.6.4.4 في حال أن نوع الأصل الإنتاجي لم يكن موجود في القائمة، فإنه يتوجب على المتنافس إدخال قيمة الإهلاك المتوقعة في الخانة "أخرى"،
- 4.6.4.5 في حال أنه تم اختيار نوع من الأصول المنتجة تحت القسم "أخرى"، فإنه يتوجب على المتنافس، تقدير نسبة المحتوى المحلي لهذا القسم، مع الاحتفاظ بالأسباب والمبررات الداعمة لوضع هذه النسبة
- 4.6.5 سيتم احتساب المحتوى المحلي من قيمة إهلاك الأصول المنتجة بشكل تلقائي

ملحق- التعريفات والمصطلحات

تعريفات مؤشرات الأداء الرئيسية الخاصة بالمحتوى المحلي

القيمة المضافة للمملكة العربية السعودية من العمالة (بالريال السعودي): قيمة إجمالي أجور القوى العاملة خلال فترة تنفيذ العقد للموظفين السعوديين (100%) والوافدين (37%) ضمن القوى العاملة للمنشأة. ولا ينبغي تكرار هذه النفقات في أكثر من قسم في النموذج

القيمة المضافة للمملكة العربية السعودية من السلع والخدمات (بالريال السعودي): هي القيمة المرتبطة بالمكونات السعودية في السلع والخدمات التي سيقوم المتنافس بشرائها خلال فترة تنفيذ العقد من جميع الموردين لعملياته المنفذة داخل المملكة. ولا ينبغي تكرار هذه النفقات في أكثر من قسم في النموذج

تدريب السعوديين وتطويرهم (بالريال السعودي): هو إجمالي النفقات خلال فترة تنفيذ العقد من أجل تدريب السعوديين ضمن القوى العاملة لدى المتنافس ، بما في ذلك التدريب في موقع العمل وخارجه، فعلى سبيل المثال من الممكن تضمين التدريب التعريفي للموظفين وتدريب البيئة والصحة والسلامة/ إدارة الصحة والسلامة بالإضافة إلى التدريب على المهارات التقنية والمهنية والتدريب الداخلي والتدريب المهني والمنح الدراسية، ولا ينبغي تكرار هذه النفقات في أكثر من قسم في النموذج.

الإففاق على تطوير الموردين (بالريال السعودي): هو إنفاق المتنافس خلال فترة تنفيذ العقد على الموردين المحليين لزيادة قدراتهم الإنتاجية وتحسين مستوى الجودة لديهم وتمكينهم للوصول إلى الأسواق وغير ذلك من المبادرات التمكينية للمنشآت المحلية ولا ينبغي تكرار هذه النفقات في أكثر من قسم في النموذج.

الإففاق على البحث والتطوير المحلي (بالريال السعودي): هو الإففاق على أنشطة البحث والتطوير التي تجرى في المملكة العربية السعودية خلال فترة تنفيذ العقد. ولا ينبغي تكرار هذه النفقات في أكثر من قسم في النموذج.

القيمة المضافة للمملكة العربية السعودية من الإهلاك: هي إهلاك الأصول الإنتاجية داخل المملكة العربية السعودية خلال فترة تنفيذ العقد (مثل على الأصول: مصنع، ملكية عقارية، معدات).

المصطلحات

المصطلحات العامة

يُقصد بالمحتوى المحلي إجمالي الإففاق في المملكة العربية السعودية على العناصر السعودية سواءً العمالة والسلع والخدمات والأصول والتقنية.

يقصد بالعقد وثيقة التعاقد أو اتفاقية الخدمة أو أمر الشراء أو أية اتفاقيات تعاقدية أخرى لغرض شراء السلع أو الخدمات التي صدرت من أجلها كراسة الشروط والمواصفات.

القوى العاملة لدى المتنافس تعني القوى العاملة الداخلية فقط، التي تتألف من الموظفين والمتعاقدين الداخليين.

سعودي تعني أي شخص يحمل الجنسية السعودية أو من يعامل نظامياً معاملة السعودي.

وافد تعني أي فرد لا يحمل الجنسية السعودية ولا يعامل معاملة السعودي.

- الموظفون في الإدارة العليا: تعني المسؤولين التنفيذيين ذوي المناصب الوظيفية العالية الذين يمثلون الوظائف الرئيسية للمنشأة. ويشمل ذلك الرئيس التنفيذي، ومدراء المالية والموارد البشرية والبيئة والصحة والسلامة والمشتريات والعمليات والشؤون القانونية وما إلى ذلك.
- الموظفون ذوو الخبرة في مجال العلوم والتقنية والهندسة والرياضيات: تعني أي فرد مختص ويعمل في مجال العلوم أو التقنية أو الهندسة أو الرياضيات على أن يكون هذا الفرد قد أنهى تعليمه الجامعي. ويضم هذا التعريف على سبيل المثال المهندسين والمعماريين والمحاسبين. ويصنف المهندسون الذين يكونون أيضاً في مستوى إداري/ إشرافي على أنهم موظفون ذوي خبرة وليسوا مدراء أو مشرفين.
- الموظفون ذوو الخبرة في المجالات الأخرى: يُقصد بهم الأفراد العاملون في مهنة معينة والذين لا ينتمون إلى مجالات العلوم أو التقنية أو الهندسة أو الرياضيات والذين أتموا تعليمهم الجامعي. ويضم هذا التعريف على سبيل المثال المحامين، وموظفي المشتريات.
- الموظفون في المستوى الإداري/ الإشرافي: يُقصد بذلك قائد فريق أو مدير يشرف على مرؤوسين ولكنه لا يعتبر جزءاً من فريق الإدارة العليا ولا يعتبر من الموظفين ذوي الخبرة في مجال العلوم أو التقنية أو الهندسة أو الرياضيات والمجالات المهنية الأخرى. يشتمل هذا المستوى الوظيفي على مستوى الإدارة المتوسطة مثل مسؤول عمال الإنشاءات والمشرفين على المعدات ومسؤولي الإعلام والتسويق وقادة فريق إدارة الأعمال وغيرها من المناصب المشابهة.
- الموظفون ذوو المهارات العالية: يُقصد بهم الأفراد الذين يتمتعون بخبرة فنية كبيرة تراكمت مع مرور عدد من السنوات. وقد يكون العامل الماهر قد حضر كلية تقنية أو تعلم مهاراته عن طريق التدريب المهني أو اكتسبها من خلال العمل على مدار عدد من السنوات. ويضم هذا التعريف على سبيل المثال الكهربائيين والبنائين وعمال اللحام والحرفيين ومسؤولي الأعمال ومساعدتي الموظفين ومبرمجي الحاسوب ومشغلي المعدات والمكائن.
- الموظفون ذوو المهارات المحدودة: يُقصد بهم الأفراد الذين يتمتعون بمجموعة من المهارات التي تمكنوا من اكتسابها في غضون فترة قصيرة من الوقت (بضعة أسابيع أو أشهر). وتتضمن هذه المناصب مثل السائقين وخدمات الاستقبال والترحيب والحراسة وعمال البناء وما إلى ذلك.
- الموظفون غير المهرة: يُقصد بهم العمال الذين لم يحصلوا بعد على تدريب ويعملون في المجالات التي لا تتطلب مهارات محددة.

تطوير القدرات

- يقصد **بالتدريب في الموقع** تدريب العاملين، الذي يجري في أحد مواقع المشاريع أو المرافق التابعة للمتعاقد.
- يقصد **بالتدريب خارج الموقع** تدريب العاملين، الذي لا يجري في أحد مواقع المشاريع ولا المرافق التابعة للمتعاقد.